

مساهمة السياسات الزراعية في تطوير القطاع الفلاحي وتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر

The contribution of agricultural policies in developing agricultural sector and achieving food security in Algeria

ماحي زكرياء¹، بنية صبرينة²، بلجيلالي فتيحة³¹جامعة بن خلدون تيارت (الجزائر)، zakaria.mahi@univ-tiaret.dz²جامعة بن خلدون تيارت (الجزائر)، sabrina.benia@univ-tiaret.dz³جامعة بن خلدون تيارت (الجزائر)، beldj_fatiha@yahoo.com

تاريخ النشر: 2024/10/20

تاريخ القبول: 2024/10/10

تاريخ الاستلام: 2024/07/16

المخلص:

تهدف هذه الدراسة لعرض مختلف السياسات الزراعية التي وضعتها الجزائر لتطوير القطاع الفلاحي باعتباره مصدرا هاما لتلبية حاجياتها من الغذاء مع محاولة تقييم مدى نجاح هاته السياسات في تحقيق الأمن الغذائي.

وقد تم التوصل إلى أن هاته السياسات حققت جزءا من الأهداف المسطرة ولازال القطاع الفلاحي لم يحظ بالأولوية التي يستحقها وظل قطاعا ثانويا وبحاجة للمزيد من التدابير والإجراءات لتحقيق الأمن الغذائي الذي تبقى في مستوى دون الجيد، هذا مع مجموعة من النتائج المهمة موضحة في نهاية الدراسة.

الكلمات المفتاحية: أمن غذائي، تجديد فلاح، ثورة زراعية، سياسة زراعية، قطاع فلاح.

Abstract:

This study aims to present the various agricultural policies established by Algeria to develop the agricultural sector as a significant source for meeting its food needs, while attempting to evaluate the extent of success of these policies in achieving food security.

It has been found that these policies have partially achieved the set objectives, yet the agricultural sector has not received the prioritization it deserves and has remained secondary, requiring additional measures and procedures to achieve food security that remains below satisfactory levels. This is accompanied by a collection of important findings detailed at the conclusion of the study.

Keywords: Food security, agricultural renewal, agricultural revolution, agricultural policy, agricultural sector.

المقدمة

تسعى جل حكومات دول العالم إلى تحقيق الأمن الغذائي إذ تعتبر أن توفير الاحتياجات الغذائية للسكان أولوية يجب العمل عليها، خاصة منذ ظهور مفهوم الأمن الغذائي في منتصف السبعينيات، حيث تم التأكيد على أن ضمان الغذاء حق لكل إنسان وفق ما نصت عليه العديد من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية.

يعتبر قطاع الفلاحة من أهم القطاعات في الاقتصاد فهو يوفر الاحتياجات الغذائية للسكان وبالتالي تحقيق الأمن الغذائي مما يتطلب انتهاج سياسات وتسطير برامج بهدف تطويره من خلال استغلال جميع الموارد المتاحة طبيعياً كانت أو مادية أو بشرية، حيث يؤدي النجاح في تطوير هذا القطاع إلى تحسن مؤشرات القطاعات الأخرى ذات الصلة وتحقيق تنمية اقتصادية شاملة، كما يتأثر هذا القطاع بوضعية القطاعات الأخرى.

وحاولت الجزائر منذ الاستقلال تنويع الاقتصاد الوطني بالاعتماد على القطاع الفلاحي، وذلك بتطبيق سياسات وبرامج من شأنها تحسين أداء القطاع الفلاحي باعتباره الأداة الرئيسة لتحقيق معدلات مقبولة من الاكتفاء الذاتي في مجال الغذاء، كما أنه يوفر مناصب عمل وموارد مالية جديدة تساهم بشكل كبير في الحركة الاقتصادية للبلاد، وقد عرفت الجزائر محطات عديدة للدعم الفلاحي انطلاقاً من سياسات زراعية في ظل الاقتصاد الاشتراكي موروثاً عن الاستعمار الفرنسي وصولاً إلى سياسة التجديد الفلاحي والريفي، بناء على ما سبق يمكن طرح التساؤل الرئيسي التالي:

كيف تساهم السياسات الزراعية في تنمية القطاع الفلاحي وتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر؟

✓ الأسئلة الفرعية :

- ما المقصود بالأمن الغذائي؟
- ما المقصود بالسياسة الزراعية وماهي أنواعها؟
- ما هي المراحل التي مرت بها السياسة الزراعية في الجزائر؟

✓ فرضيات الدراسة

انطلاقاً من الإشكالية المطروحة نقوم باختبار الفرضية التالية:

- تساهم السياسات الزراعية في تنمية القطاع الفلاحي وتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر؛
- السياسات الزراعية المنتهجة في الجزائر كافية لتنمية القطاع الفلاحي وتحقيق الأمن الغذائي.

✓ أهمية الدراسة

تبرز أهمية الدراسة من خلال أهمية موضوع السياسة الزراعية في الجزائر والذي حضي باهتمام كبير من طرف الباحثين والمشرفين على السياسات الاقتصادية منذ الاستقلال إلى يومنا هذا.

✓ أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى:

- التعرف على ماهية السياسة الزراعية والأمن الغذائي؛

- إبراز مساهمة السياسات الزراعية في تنمية القطاع الفلاحي وتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر.

✓ منهج الدراسة:

تم الاعتماد في الدراسة على المنهج الوصفي في تقرير الحقائق وسرد المعلومات حول موضوع الدراسة، وكذلك المنهج التاريخي فيما يخص التعرف على تطورات السياسة الزراعية الجزائرية، كل هذا لأجل التوصل إلى معرفة مساهمتها تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر.

✓ تقسيمات الدراسة: سوف يتم معالجة هذه الدراسة من خلال ثلاثة محاور كما يلي:

- المحور الأول: الإطار النظري للأمن الغذائي؛
- المحور الثاني: سياسات تنمية القطاع الفلاحي في الجزائر؛
- المحور الثالث: تقييم مساهمة القطاع الفلاحي في تحقيق الأمن الغذائي بالجزائر.

1. الإطار النظري للأمن الغذائي

ظهر مفهوم الأمن الغذائي خلال أزمة الغذاء العالمية في النصف الأول من السبعينات، ويرتبط تحقيق الأمن الغذائي بقدرة جميع المواطنين على الحصول على الغذاء السليم والكافي في جميع الأوقات، وقدرة الدولة على تأمين احتياجاتهم من الغذاء الكافي، ويتفرع عن الأمن الغذائي مفهوم السيادة الغذائية إذ تتعرض الدولة التي تعاني نقصا في الاكتفاء الذاتي لتهديد سيادتها وعرقلة مسارها التنموي.

2.1 المفاهيم المتعلقة بالأمن الغذائي

قبل التطرق لمفهوم الأمن الغذائي لابد من التطرق أولا للمفاهيم التالية:

✓ الاكتفاء الذاتي: يعرف على أنه " قدرة أي بلد على توفير الحاجات الغذائية الأساسية للسكان من خلال توظيف ما يتاح من الموارد الزراعية للحصول على الغذاء محليا" ويقصد به اعتماد الدولة كليا على إمكانياتها الخاصة لإنتاج كل حاجاته الغذائية داخل البلد (جميلة، 2005، صفحة 18).

✓ الفجوة الغذائية: يعكس الاعتماد على المصادر الخارجية لتوفير ما يحتاجه السكان عدم قدرة الإنتاج المحلي على ذلك، وهو ما يعني اتساع الفجوة الغذائية التي تمثل الفرق بين إجمالي الحاجات الغذائية والإنتاج المحلي من الغذاء خلال مدة معينة من الزمن، وتتأثر الفجوة الغذائية بعاملين هما (بلال، 2012، الصفحات 16-17):

- كلما زاد الإنتاج المحلي عن الحاجيات من السلع الغذائية كلما انكمش حجم الفجوة والعكس صحيح؛

- كلما زاد ترشيد الحاجيات الأساسية من السلع الغذائية قل حجم الفجوة الغذائية.

✓ أمان الغذاء: عرفته منظمة الصحة العالمية (WHO) على أنه كل الظروف والمعايير الضرورية خلال عمليات انتاج، تخزين وتوزيع الغذاء، لضمان أن يكون الغذاء آمنا وموثوقا به وصحيا وملئم للاستهلاك (هاجر، 2015، صفحة 16).

3.1 مفهوم الأمن الغذائي

له عدة تعاريف نقترح منها:

✓ حسب مؤتمر القمة العالمي للأغذية 1996: "يتحقق الأمن الغذائي على مستوى الفرد والأسرة والبلد الإقليم والعالم عندما يتمتع جميع الناس في جميع الأوقات بإمكانية الحصول المادي والاقتصادي على أغذية كافية ومأمونة ومغذية. تلبي احتياجاتهم للغذاء وتتناسب مع أذواقهم الغذائية من أجل حياة نشطة وصحية" (Meriem، 2020، صفحة 237).

✓ وتعرف منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة F.A.O الأمن الغذائي على أنه "حصول جميع الأفراد على أغذية كافية وآمنة تلبي احتياجاتهم ورغباتهم الغذائية بصورة مستمرة من أجل حياة صحية ونشطة" (Nouioua، 2022، صفحة 337).

✓ كما عرفه القانون 16-08 الذي يتضمن التوجيه الفلاحي على أنه "حصول ووصول كل شخص بسهولة وبصفة منتظمة إلى غذاء سليم وكاف يسمح له بالتمتع بحياة سهلة ونشيطة" (المادة 3 من القانون 16-08، 2008).

✓ من خلال ما سبق يمكن تعريف الأمن الغذائي على أنه قدرة النظام الاقتصادي على تزويد جميع السكان بحصة غذائية أساسية مع مراعاة مستوى التنمية التي تم بلوغها، ويعتمد الأمن الغذائي في هذا المستوى على إمكانيات جهاز الإنتاج الوطني، ولا سيما القطاع الزراعي، وعلى القدرات المالية للبلاد التي تستعمل في تغطية الواردات لسد العجز في الإنتاج الوطني من المواد الغذائية الأساسية.

تعتمد درجة الأمن الغذائي على ما يلي (Mouloud, 2ème trimestre 1988, p. 02):

- حصة السكان المحليين والواردات في تغطية الحصص الغذائية الأساسية؛
- طبيعة المواد الغذائية الموردة من الإنتاج المحلي والسوق الخارجي؛
- ارتباط الأمن الغذائي بالسياسات الزراعية والغذائية واستراتيجيات استيراد الأغذية.

4.1 أبعاد الأمن الغذائي:

يرتبط تحقيق الأمن الغذائي في أي بلد بمتطلبات يجب توفرها في نفس الوقت يمكن تلخيصها في النقاط

التالية (masbah و youssef، 2019، صفحة 164):

✓ توافر الغذاء: يقصد به كميات المواد الغذائية المتوفرة في بلد ما، سواء كانت ناتجة عن الإنتاج المحلي والزراعي والصناعي، أو كانت تأتي من الواردات أو المخزونات المكونة سابقاً أو من المساعدات الغذائية.

✓ إمكانية الوصول إلى هذا الغذاء: قدرة الأسر والأفراد على الحصول على الكميات اللازمة من الطعام إما بواسطة الإنتاج الذي حققته أو عن طريق الاحتياطات التي كونتها، أو بالمقايضة أو عن طريق الشراء من المحلات والأسواق.

✓ الاستخدام المناسب للغذاء: ينعكس الاستخدام المناسب في طريقة استخدام الأسر والأفراد للأغذية المتوفرة، والتي تلبي كل الاحتياجات من حيث العناصر الغذائية والطاقة، بطريقة مناسبة لسنه وطبيعة نشاطه وحالته الصحية. يشمل الاستخدام أيضاً أشكال إعداد الطعام، والظروف الصحية للتحضير، وتنوع النظام الغذائي وممارسات توزيع الطعام بين أفراد الأسرة.

✓ استقرار الإمدادات: وهو يشير إلى استدامة توافر الغذاء لجميع الأسر وجميع الناس، ولا ينبغي التشكيك في التوافر حتى في حالة الظروف الاستثنائية (الكوارث الطبيعية) والأزمات الاجتماعية والأزمات الاقتصادية التي تؤدي إلى انخفاض الدخل والبطالة أو ما يترتب على ذلك من ارتفاع في أسعار المواد الغذائية.

✓ السياسات الزراعية تنمية القطاع الفلاحي في الجزائر

تتمثل السياسات الزراعية في منظومة متكاملة من الإجراءات والتشريعات التي تسنها الدولة بغية تحقيق أهداف غالباً ما ترمي لتشجيع زيادة الإنتاج الذي يؤدي إلى تحقيق الأمن الغذائي، ويمكن تتبع مسار السياسات الفلاحية في الجزائر وما قدمته لتحقيق الهدف الأساسي لها وهو تحقيق الأمن الغذائي للمواطن الجزائري، وقبل التطرق لأهم محطات السياسات الزراعية في الجزائر لابد من التطرق لمفهوم السياسات الزراعية.

1.2 مفهوم السياسة الزراعية وأنواعها:

يمكن تعريف السياسة الزراعية على أنها "منظومة متكاملة من الإجراءات والتشريعات التي تسنها الدولة بغية تحقيق أهداف محددة تتضمنها الخطط التنموية الزراعية، هذه الأهداف غالباً ما ترمي إلى تشجيع زيادة الإنتاج لتحقيق الأمن الغذائي ولتحقيق أقصى درجة من الاكتفاء الذاتي وزيادة العائد من الصادرات وتكثيف الجهود لتضييق الهوة بين الطلب على الغذاء وإنتاجه (إبتسام، 2014، صفحة 103)".

2.2 أنواع السياسة الزراعية:

يمكن تكوين مجموعات رئيسية من السياسات الزراعية كالتالي:

- ✓ سياسات التوجيه الزراعي: هي سياسات ليبرالية مبنية على مبدأ الحرية الاقتصادية وكثيرة الانتشار في البلدان المتطورة، وفي هذا النوع يكون تدخل الدولة عبر توجيهات غير مباشرة للإنتاج (عن طريق تدعيم المنتجين مثلاً) ووضع الخطوط العريضة الواجب إتباعها مثل "السياسة الزراعية المشتركة PAC المعمول بها منذ سنة 1957، بين الأوروبية والتي من بين مبادئها، توحيد "أسعار الإنتاج" داخل دول الاتحاد، تطبيق مبدأ "التفضيل" للسلع الأوروبية ومبدأ "التضامن المالي" لتمويل النفقات.
- ✓ سياسات الإصلاح الزراعي: انتهجت أساساً في بلدان سائرة في طريق النمو و التي عانت في الماضي من استعمار أجنبي، و عملت هذه السياسات في غالبية الأحيان على وضع إطار قانوني محدد للأراضي الزراعية و توزيع أراضي على الفلاحين "دون أرض" أو الذين لا يستغلون سوى مساحات صغيرة، بالإضافة إلى تشجيع استعمال الأساليب الحديثة في الإنتاج، بتحويل ملكية الأراضي من الفلاحين الذين يهملون أراضيهم لصالح فلاحون آخرون عملاً بشعار "الأرض لمن يخدمها"، أي أنها مرتكزة على إحداث تغيير في العلاقات الإنتاجية وكثيراً ما تقضي هذه السياسات إلى نوع ثالث هو "السياسات الثورية الزراعية".
- ✓ السياسات الثورية الزراعية: مرحلة تطور اقتصادي سبقت الثورة الصناعية في أوروبا وتهدف لإصلاح شامل للقطاع الإنتاجي الفلاحي، وذلك من خلال العمل على إحداث تغييرات جذرية على مستويات مختلفة، من شأنها في آخر المطاف أن ترفع من مردودية الأرض ومن الكميات المنتجة وأن تقضي بالتالي على المجاعات ونقص التغذية. ويمكن إدماج ما يعرف بـ "الثورة الخضراء" والتي انتهجت عدد من الدول الآسيوية والأمريكية الجنوبية (الهند، فيتنام، البرازيل... الخ) في السبعينات، مع هذه المجموعة، وعملت هذه الدول وبموجب هذه "الثورة"، على نشر أساليب الري الحديثة (بدل مواصلة الاعتماد على مياه الأمطار) والتكثيف من استعمال الأسمدة الكيميائية والمبيدات الحشرية.

3.2 تحديات تطوير القطاع الفلاحي الجزائري:

- تواجه الجزائر على غرار جل الدول العديد من التحديات لضمان أمنها الغذائي نذكر منها (Naïma & Ourdia, 2022, p. 47)
- ✓ التحدي الاقتصادي: تحسين مردودية الأراضي المزروعة من أجل توفير المدخلات اللازمة لصناعة الأغذية الزراعية، التي تعتبر عاملاً مهماً لتحقيق الأمن الغذائي وتنعكس على المؤشرات الاقتصادية الكلية بالإيجاب.

✓ التحدي المتعلق بحماية الموارد الطبيعية وتغير المناخ: تشير أغلب التقارير إلى أن العالم يشهد تغيرات مناخية تؤثر على كل مجالات الحياة خصوصا القطاع الفلاحي، والجزائر على غرار دول العالم عرضة للخطر لأنها تعاني بشكل خاص من ندرة المياه، وتقدم الصحراء، وجفاف التربة مما جعل حماية النظم البيئية والتراث الطبيعي تحديا كبيرا وفرض ضرورة انتهاج سياسات جديدة تتماشى مع الوضع.

✓ التحدي الاجتماعي والديمقراطي: تطور مؤشرا النمو الديمغرافي والتبعية يؤدي للتساؤل حول قدرة تكثيف النسيج الاقتصادي وتنويعه على تلبية احتياجات الأفراد وتوفير مناصب العمل.

4.2 مسار السياسات الزراعية في الجزائر:

لقد انتهجت الجزائر العديد من الإصلاحات في القطاع الفلاحي بهدف تطويره وتعزيز مساهمته في تحقيق الاكتفاء الذاتي، حيث شملت هذه السياسات كل الجوانب المتعلقة بالقطاع (الأرض، اليد العاملة، التمويل)، وفيما يلي عرض لأهم البرامج والسياسات الزراعية من الاستقلال إلى يومنا الحالي.

✓ الثورة الزراعية

إثر الوضعية التي آل إليها قطاع الفلاحة أصبحت الإصلاحات ضرورة حتمية، حيث جاء المرسوم الصادر في 8 نوفمبر 1971 الذي احتوى على قانون الثورة الزراعية وقد نصت المادة الأولى على أن الأرض لمن يخدمها ولا يملك الحق في الأرض إلا من يفلحها ويستثمرها، وعملت الثورة الزراعية على ضمان العدالة والمساواة للفلاحين، إذ تم بموجبها منح الأراضي للفلاحين المحرومين سواء كانت أراضي تابعة للدولة أو البلديات أو الأراضي المؤمنة، ودمجهم في النظام التعاوني وحثهم على المساهمة في التنمية الفلاحية والاقتصادية.

وبالرغم من المعوقات التي تعرضت لها الثورة الزراعية من تخلي الفلاحين على الأراضي وهجرتهم للمدن وانتشار البيروقراطية، واستغلال الأموال الموجهة للقطاع الفلاحي لأغراض أخرى وفشلها في تحقيق الاكتفاء الذاتي بالنسبة لبعض المنتجات إلا أنها حققت العديد من النتائج أهمها (محمد و نصر الدين، 2016، صفحة 198):

- تأميم الأراضي وتشكيل تعاونيات زراعية تمثلت في 7000 تعاونية CAPRA موزعة على 1.100.000 هكتار؛

- تكوين ما يقارب 700 تعاونية للخدمات، و 730 تعاونية زراعية لاستغلال الجماعي مكلفة بالاستعمال المشترك لوسائل الإنتاج، مع انشاء تعاونيات لتربية المواشي؛

- اسناد التمويل الفلاحي للبنك الوطني الجزائري ويرتكز على ثلاثة محاور أساسية هي: وضع مخطط للتمويل بالاعتماد على مخططات وزارة الفلاحة، ضمان تمويل الفلاحين والتسديد التلقائي للقروض من إيرادات المزرعة الناتج من بيع منتجاتها للبنك الذي يخصم مبلغ القروض والعمولات ويسجل

الباقى فى رصيد المزرعة، إلا أن ذلك أدى لارتفاع ديون الفلاحين والذي أصبح عبئاً على خزينة الدولة.

✓ السياسات الزراعية فى مرحلة الثمانينات

شهدت هذه المرحلة إصدار المخططين الخماسيين الأول 1980 - 1984 والثاني 1985 - 1989 يمكن تلخيص أهم ما ورد فيهما كالتالى (على زهير ، 2012، صفحة 49):

- المخطط الخماسي الأول 1980-1984:

- تشجيع التنقيب عن المياه وبناء السدود الجديدة وتوسيع مساحة الأراضي المروية؛
- إنشاء وحدات إنتاجية متماثلة وقابلة للاستمرار اقتصادياً؛
- تعزيز استقلالية المستثمرات الفلاحية؛
- تحسين الظروف المعيشية للمزارعين القرويين؛
- إصدار العديد من القوانين وإنشاء هياكل جديدة لدعم القطاع الزراعي من بينها:
- إنشاء "بنك الفلاحة والتنمية الريفية الذي أسندت له مهمة منح القروض للفلاحين وإعادة بعث الاستثمار الزراعي سنة 1982؛
- إنشاء "المزارع النموذجية " التي أوكلت لها مهمة تجريب التقنيات الإنتاجية الجديدة وتعميمها على المستوى المحلي في حالة إثبات قدرتها على تحسين الإنتاج؛
- إصدار القانون رقم 18-83، المتضمن "تحصيل الملكية العقارية والزراعية والذي تتعهد فيه الدولة بمنح الملكية لكل فلاح يستصلح في غضون 5 سنوات أرض زراعية من بين تلك المتواجدة في أقاليم محددة كالهضاب العليا والمناطق الصحراوية والجبلية.

- المخطط الخماسي الثاني 1985-1989:

- إصدار القانون 87 - 19 المؤرخ في ديسمبر 1987 المتضمن كيفية استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأموال الوطنية وتحديد حقوق وواجبات المستغلين، وفي إطاره تم إنشاء المستثمرة الفلاحية كآلية للانتفاع من العقار الفلاحي المملوك للدولة، كما أعاد هذا القانون هيكلة بقية أراضي الدول الفلاحية؛
- حل الأملاك الزراعية الاشتراكية (DAS) وتجزئتها إلى مستثمرات ذات مساحة أقل تتوزع كالتالى:
- 5.677 مستثمرة زراعية فردية (EAI) على مساحة إجمالية قدرها 56.000 هكتار،

- 22.356 مستثمرة زراعية جماعية (EAC) موزعة على 2,2 مليون هكتار. كما أعطي للمستفيدين "حق الاستمتاع الدائم" وحق الملكية على جزء من العقار الفلاحي وإمكانية التخلي عن هذه الحقوق التي أصبحت قابلة للتصرف، للحجز وللتقادم.

- إنشاء الغرفة الوطنية للفلاحة.

✓ السياسات الزراعية خلال الفترة 1990-2000

شهدت هذه المرحلة بداية الدخول في النظام الاقتصادي الرأسمالي، وقد دفعت الظروف التي عاشتها الجزائر في منتصف التسعينات والتي كادت أن تؤدي إلى أزمة في الاقتصاد الوطني إلى إبرام اتفاقيات التكيف الهيكلي مع صندوق النقد الدولي (FMI) والبنك العالمي، والتي تتمثل في مجموعة من التدابير التي تمس أغلب قطاعات الاقتصاد ويمكن إيجاز أهم محاور التكيف الهيكلي فيما يلي:

- إعادة هيكلة العقار الفلاحي؛
- إعادة الأراضي المؤممة أثناء الثورة الزراعية لملاكها الأصليين من خلال المنشور 25-95 الخاص بالعقار الفلاحي؛
- تحرير الإنتاج الزراعي وأسعار السلع ما عدا بعض المحاصيل الاستراتيجية؛
- خوصصة القطاع الفلاحي؛
- إنشاء الغرفة الفلاحية لزيادة التقارب والتشاور مع الفلاحين.

بداية من سنة 2000، تم تبني سياسة فلاحية جديدة في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية PNDA كآلية جديدة لمنح القطاع فرصة جديدة للحياة وزيادة فعاليته والسماح بتحقيق الاستقلال الغذائي (Naïma و Ourdia، 2022، صفحة 44)، وحسب الوثيقة الرسمية التي أصدرتها وزارة الفلاحة والتنمية الريفية التي تبين فيها استراتيجية هذا المخطط وخطاب رئيس الجمهورية الموجه للولاة في نوفمبر 2000 تطرق فيه لأهم توجهات السياسة الفلاحية الجديدة للبلاد، فقد تم وضع أهداف هذا المخطط والمتمثلة في (سلطانة، 2006، صفحة 07):

- تحسين الأمن الغذائي ومستوى تغطية الاستهلاك بالإنتاج الوطني؛
- الاستعمال العقلاني للموارد الطبيعية بهدف تنمية مستدامة؛
- التخصص الإقليمي للإنتاج الفلاحي؛
- تنمية قدرات الإنتاج للمدخلات الفلاحية وتحرير المبادرات الخاصة على مستوى التموين، تصريف وتكييف الإنتاج؛
- الاستعمال العقلاني للموارد الطبيعية بهدف تنمية مستدامة؛
- ترقية المنتجات ذات المزايا النسبية المؤكدة وتحسين التنافس الفلاحي ودمجه في الاقتصاد العالمي.

وقد توسع هذا المخطط منذ 2002 ليشمل الريف ليصبح المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية (PNDAR) وهذا لكون المناطق الريفية تعاني الفقر وانخفاض مداخيل الفلاحين وعجز النشاط الفلاحي، وقد أنفق المخطط حوالي 400 مليار دج يدعمه الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية، صندوق للاستصلاح عن طريق الامتياز، والقرض الفلاحي التعاضدي.

5.3.3 سياسة التجديد الفلاحي والريفي خلال الفترة 2009-2014

يعتبر برنامج التجديد الفلاحي والريفي من أهم البرامج التنموية باعتباره المؤهل الأساسي لتنمية القطاع الفلاحي وتحقيق النمو الاقتصادي حيث تمثل هذه السياسة خيار استراتيجي أعلن عنه رئيس الجمهورية في المؤتمر الوطني للتجديد الفلاحي والريفي في 28 فيفري 2009 في ولاية بسكرة، إذ قررت الحكومة مسح ديون كافة الفلاحين كخطوة لتشجيع الفلاحين على الاستثمار في القطاع الفلاحي، للحد من آثار الأزمة الغذائية العالمية التي اشتدت خلال سنتي 2008-2009، وقد حدد قانون التوجيه الفلاحي والريفي الصادر في 2008 معالمها وإطارها العام حيث ويتمحور أساس هذه السياسة حول تحقيق توافق وطني يخص مسألة الأمن الغذائي لضمان السيادة الوطنية والتماسك الاجتماعي، وقد رصد لتطبيق هذه التدابير غلاف مالي قدره 1000 مليار دج يتم توزيعه كالتالي:

- 120 مليار دج سنويا للتجديد الفلاحي يتم استعمالها في إعادة بعث روح التجديد في القطاع الفلاحي من خلال خلق آليات تسيير جديدة اضافة الى فتح صناديق بمثابة مؤسسات مالية كلفت بتجسيد هذه السياسة على أرض الواقع؛

- 56 مليار دج سنويا للتجديد الريفي تستعمل في تطوير القطاع الريفي باعتباره الفضاء الذي تمارس فيه الفلاحة وذلك من خلال إعادة تعمير القرى الريفية التي هجرت بسبب الاضطرابات الأمنية في العشرية السوداء الأمر الذي انعكس سلبا على القطاع الفلاحي وساهم في إهمال جزء كبير من الأراضي الفلاحية ويتم هذا من خلال البرامج الولائية للتنمية الريفية المتكاملة؛

- 24 مليار دج سنويا لتعزيز القدرات البشرية والمساعدات التقنية تستعمل لتطوير الجانب التقني في قطاع الفلاحة والرفع من معدلات المكننة فيه، كما تستعمل أيضا للنهوض بالقطاع الحيواني لزيادة إنتاج اللحوم والحليب وغيرها من المنتجات الزراعية.

هدفت سياسة التجديد الفلاحي والريفي خلال الفترة بالإضافة إلى تعزيز الأمن الغذائي لتحقيق ما يلي (الطيب، 2014، صفحة 242):

- المساهمة في إحياء المناطق الريفية بتحسين ظروف التشغيل وضمان مستوى معيشي جيد لسكان الريف؛

- تعزيز دور الفلاحة التي تمثل أساس الاقتصاد الريفي؛

- تعزيز التماسك الاجتماعي والتنمية المتوازنة للأقاليم مع أخذ خصوصياتها، إمكانياتها وتحدياتها ما يساهم في تحقيق شرط أهداف الألفية التي وضعتها الأمم المتحدة؛
- يذكر أنه تم تسطير البرامج التالية لتنفيذ سياسة التجديد الفلاحي والريفي (سفيان و خير الدين، 2017، صفحة 46) :
- برنامج تكثيف الإنتاج: يهدف لتحقيق زيادة في الإنتاج والإنتاجية وتكامل القطاع، وذلك من خلال مجموعة من البرامج الفرعية برنامج إنتاج الحليب، برنامج لتكثيف إنتاج البقوليات، برنامج لتطوير إنتاج البطاطا... إلخ؛
- البرنامج المتخصص للبذور والشتلات: يهدف لضمان معدل تغطية مناسب من البذور والشتلات ذات النوعية الجيدة، من أجل تلبية احتياجات مختلف برامج تكثيف الإنتاج؛
- برامج السقي عن طريق نظم اقتصاد المياه: يعتمد هذا البرنامج على تنمية اقتصاد المياه في الحقول؛
- برنامج التجديد الريفي: يهدف لتحقيق تنمية منسجمة ومتوازنة ومستدامة للأقاليم الريفية، من خلال إطلاق المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة.

✓ السياسات الزراعية بعد 2014

تم تقسيم الفترة الزمنية إلى مرحلتين كالتالي

- المرحلة الأولى من 2016 إلى 2019

بدأت بإصدار المرسوم التنفيذي رقم 243-16 المؤرخ في 2016/09/22 الذي تم بموجبه السياسة الوطنية للإرشاد والدعم الاستشاري بالتشاور مع مؤسسات البحوث الإنمائية والمنظمات المهنية والمتعاملين في قطاع الفلاحة وذلك بتعبئة المهارات اللازمة لاحتياجات أجهزة الإرشاد والتنشيط في المناطق الريفية وتطبيق النشاطات من طرف المستخدمين المكلفين بالإرشاد بغرض دعم التوجهات والبرامج ذات الأولوية في مجال التنمية الفلاحية، الريفية والصيدية، ثم جاء مخطط عمل قطاع الفلاحة لسنة 2019 تحت شعار الاستجابة لتحدي الأمن الغذائي من خلال نموذج نمو جديد يركز على خمسة نقاط (فتيحة و حفيظ مليكة، 2018، صفحة 132):

- الاستثمار الخاص باعتباره محرك جديد للنمو الفلاحي؛
- التكامل من أجل تحسين بناء سلاسل القيمة (المدخلات، الانتاج، الأسواق)؛
- الابتكار بوصفه مفتاحا للتحديث والتنمية الزراعية؛
- الري من أجل تحقيق زيادة مطردة في الانتاجية؛
- الشمولية كضمان لمشاركة فعالة لأصحاب المصلحة ولتنمية متوازنة للأقاليم.

- المرحلة الثانية من 2020 إلى الآن:

- تم إنشاء ديوان تطوير الزراعة الصناعية في الأراضي الصحراوية، بموجب المرسوم التنفيذي رقم 20-265 المؤرخ في 22 سبتمبر 2020. ومن بين مهامه:
- يقوم الديوان بتحديد المحيطات التي من شأنها استقبال المشاريع الكبرى للاستثمارات الزراعية والزراعية الصناعية ويقوم بدراسات تقنية معمقة عن طريق مكاتب دراسات متخصصة.
- الفصل في الملفات التي يعرضها حاملو المشاريع على أساس معايير انتقاء تحددها لهذا الغرض، لجنة الخبرة والتقييم التقني.
- القيام بمنح المحيطات الموجهة للاستصلاح طبقا للإجراءات التي يحددها قرار الوزير المكلف بالفلاحة
- إعداد شهادات التأهيل الخاصة بالامتياز وتسليمها لحاملي مشاريع الاستثمار المقبولين من طرف لجنة الخبرة والتقييم التقني
- القيام بتنصيب المستفيدين عن طريق تعليم قطع الأراضي، يتبع بالتوقيع على دفاتر الشروط.
- مرافقة حاملي المشاريع للحصول على المزايا المنصوص عليها في التشريع والتنظيم المعمول بهما
- كما تم إصدار المرسوم التنفيذي رقم 24-55 المؤرخ في 11 رجب عام 1445 الموافق 23 جانفي سنة 2024، الذي يحدد شروط وكيفيات منح الأراضي التابعة للأمالك الخاصة للدولة، للاستصلاح في إطار الامتياز، لاسيما المادتين 13 و 14 منه اللتان خصصتا لاستحداث إجراء الاستثنائي في منح العقار الفلاحي للاستصلاح عن طريق حق الامتياز من أجل تجسيد المشاريع ذات الطابع الاستراتيجي وهي مشاريع ذات طابع استراتيجي تلك التي تهدف إلى ضمان الأمن الغذائي والتقليل من الاستيراد، بالإضافة إلى خلق أقطاب حقيقية للتنمية في مختلف الشعب الفلاحية الكبرى حيث ضمت قائمة الزراعات ذات الطابع الاستراتيجي الشعب الزراعية التالية: (زراعة الحبوب، زراعة الأعلاف، زراعة النباتات الزيتية، زراعة الشمندر السكري، إنتاج الحليب، إنتاج اللحوم، القطن، تكثيف البذور).

✓ تقييم مساهمة القطاع الفلاحي في تحقيق الأمن الغذائي بالجزائر

بعد التطرق لأهم السياسات المنتهجة بغرض تنمية القطاع الفلاحي في الجزائر، سنحاول تقييم مدى مساهمة هذه السياسات في تطوير القطاع الفلاحي وتحقيق الأمن الغذائي، وهذا من خلال عرض وتحليل بعض المؤشرات التي تمكن من رسم صورة واضحة على مدى فعالية وكفاءة هذه السياسة على أرض الواقع.

1.3 تطور المؤشرات الزراعية في الجزائر

بغرض معرفة مدى مساهمة السياسات الزراعية في تنمية القطاع الفلاحي في الجزائر، سنقوم بتحليل

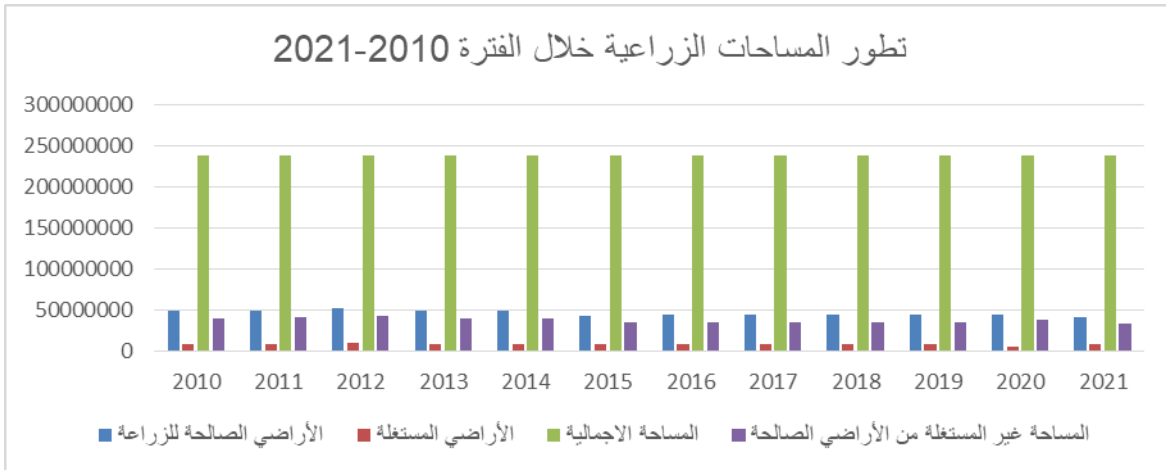
تطور بعض المؤشرات المتعلقة بالقطاع الزراعي في الجزائر كما يلي:

✓ تطور مساحات الأراضي المزروعة:

إن المساحات الزراعية المستغلة في الجزائر تبقى قليلة مقارنة بالمساحة الجغرافية الكلية إذ لم تتجاوز في أحسنها نسبة 21.8 % سنة 2012، وهذا يعود لمجموعة من الظروف الطبيعية والمناخية التي تتحكم في تحديد المساحة الفلاحية، حيث تشكل الصحراء نسبة كبيرة تبلغ أكثر من 80% من المساحة الكلية للجزائر، بالإضافة إلى تغيرات المناخ وظاهرة التصحر، لكن الشيء الملاحظ هو التطور في المساحة الزراعية حيث بلغت سنة 2021 حوالي 5724780 هكتار ويعود ذلك إلى مختلف البرامج التي عرفها القطاع الفلاحي، والتي شجعت على الاستصلاح الذي يعد أولوية في سياسة التجديد الفلاحي في الجزائر وهذا لأجل لزيادة مساحة الأراضي الزراعية وتأمين الموارد الطبيعية، خاصة بعد ظهور عقود الامتياز.

كما أنه هناك تحسن طفيف في استغلال الأراضي الصالحة للزراعة، حيث عرفت النسبة ارتفاع من 17% سنة 2010 لتصل إلى 20% سنة 2021، يذكر أن النسبة عرفت انخفاضا ملحوظا سنة 2020 وذلك راجع للأزمة الصحية والركود الاقتصادي الشكل الموالي يوضح تطور المساحات الزراعية في الجزائر خلال الفترة 2010 – 2021:

الشكل (01): تطور المساحات الزراعية في الجزائر خلال الفترة 2010 – 2021



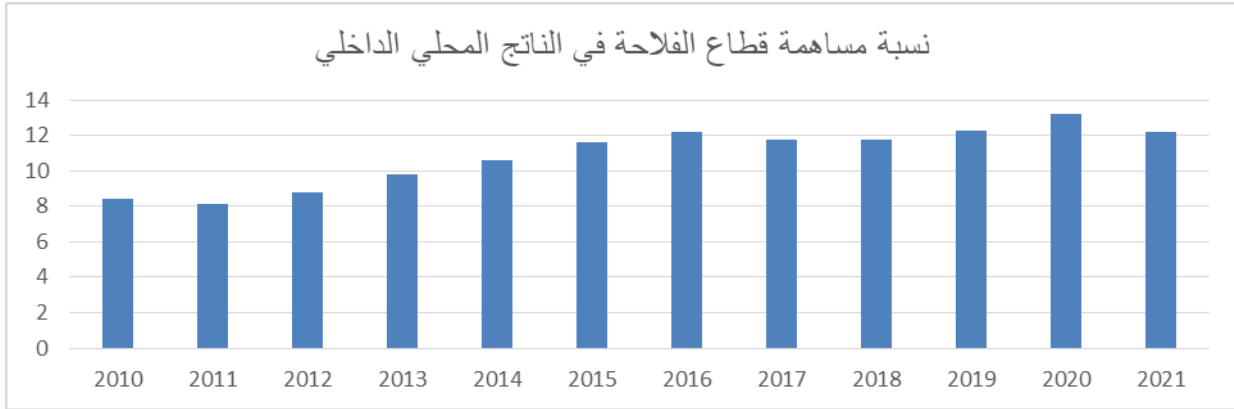
المصدر: من اعداد الباحثين استنادا على الكتاب السنوي للإحصاءات الصادرة عن المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الزراعية، رقم 32، 33، 34، 35، 37 و40.

من خلال الشكل السابق يتضح أن هناك فجوة كبيرة بين مساحة الأراضي الزراعية والمساحات المستغلة فعلا حيث لم يتجاوز متوسط نسبة استغلال الأراضي الزراعية 18.2% من الصالحة، وهذا يعني وجود 80% من الأراضي صالحة وغير مستغلة.

✓ تطور الانتاج الزراعي في الجزائر

أدت السياسات الزراعية المتبعة في الجزائر بما فيها سياسة التجديد الفلاحي والريفي ساهمت بشكل كبير في الرفع من مساهمة قطاع الفلاحة في الناتج المحلي الأمر الذي يوضحه الشكل الموالي:

الشكل (02): تطور مساهمة قطاع الفلاحة في الناتج المحلي 2010 - 2021



المصدر: من اعداد الباحثين استنادا على التقارير السنوية لبنك الجزائر.

من خلال الشكل يلاحظ الزيادة التدريجية لمساهمة قطاع الفلاحة في الناتج المحلي حيث بلغت مساهمة قطاع الزراعة بنسبة 12.2% من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر بمبلغ قدر ب 22079.3 مليار دينار جزائري سنة 2021 بعدما كانت تقدر ب حوالي 8.4% سنة 2010، الجدول الموالي يوضح تطور متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والناتج الزراعي في الجزائر خلال الفترة 2009-2021:

الجدول (01): تطور متوسط نصيب الفرد (بالدولار الأمريكي) من الناتج المحلي الإجمالي والناتج الزراعي في

الجزائر خلال الفترة 2010-2021

السنة		2010		2012	2013	2014	2015
متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي		4535.29		5545.65	5468.20	5401.09	4176.21
متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الزراعي		382.61		488.97	537.21	556.12	493.41
السنة		2016	2017	2018	2019	2020	2021
متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي		3878.98	4016.56	4801.01	3980.42	3310.00	3770.00
متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الزراعي		476.95	492.9	487.55	588.16	475.5	480.1

المصدر: من اعداد الباحثين استنادا على الكتاب السنوي للإحصاءات الصادرة عن المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الزراعية، رقم 32، 33، 34، 35، 37 و40.

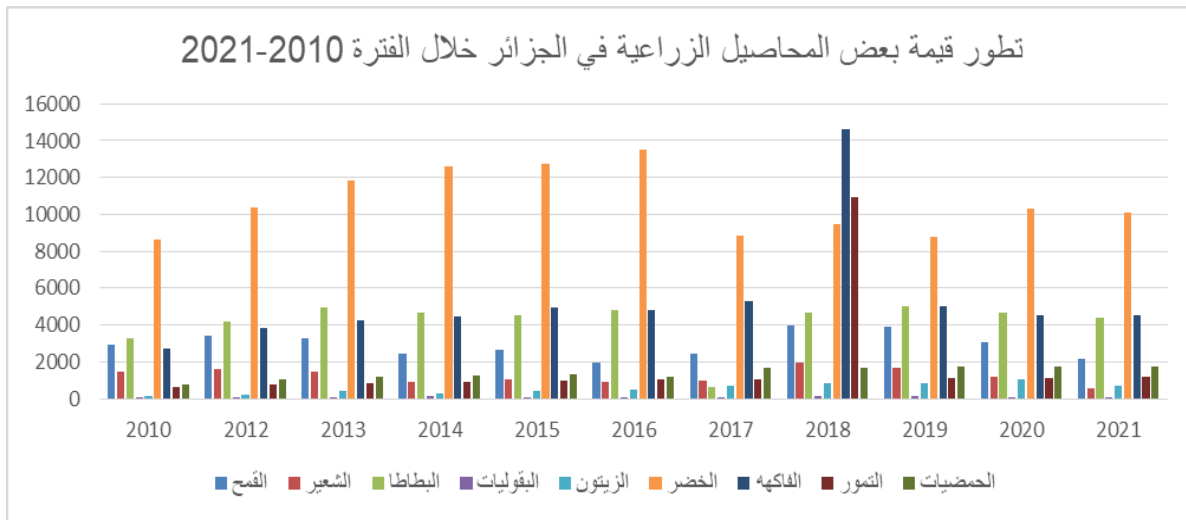
من خلال الجدول يلاحظ التحسن المستمر لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والناتج الزراعي في الجزائر خلال الفترة 2010-2021 حيث قدر سنة 2010 ب 382.61 دولار أما سنة 2021 فوصل إلى

480.1 محققا زيادة ب 100 دولار حيث يعتبر هذا التحسن استجابة إيجابية للسياسات المنتهجة كما يمكن العمل على رفع الحصة من خلال الاستمرار في تجسيد سياسات وتدابير أفضل.

✓ تطور قيمة المنتوجات والمحاصيل الزراعية في الجزائر

يعد تطور انتاج المنتوجات والمحاصيل الزراعية بمختلف أنواعها أحد أهم الأهداف المتعلقة بمدى فعالية وكفاءة أي سياسة زراعية، فهو مؤشر أساسي يمكن من الحكم على فعالية السياسات الزراعية المنتهجة، الشكل الموالي يوضح تطور قيمة انتاج بعض المحاصيل الزراعية خلال الفترة 2010-2021:

الشكل (03): تطور قيمة انتاج بعض المحاصيل الزراعية خلال الفترة 2010-2021



المصدر: من اعداد الباحثين استنادا على الكتاب السنوي للإحصاءات الصادرة عن المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الزراعية، رقم 32، 33، 34، 35، 37 و40.

تعد المنتوجات والمحاصيل الزراعية المذكورة في الشكل السابق من أهم المنتوجات المستهدفة من خلال السياسات والبرامج المنتهجة وعلى رأسها القمح، إذ نلاحظ زيادة معتبرة في الكميات المنتجة من القمح خصوصا في السنوات الأخيرة حيث بلغت هذه الكميات حوالي 3106 ألف طن سنة 2020 في حين لم تتعدى 2952.7 ألف طن سنة 2010 ولقد عرف إنتاج القمح عدة تذبذبات خلال الفترة (2009-2019)، والتي تعود بدرجة أولى إلى الاعتماد على التساقطات المطرية غير المنتظمة وغير الكافية على اعتبار أن الانتاج يعتمد في أغلبيته على الأمطار ونقص المساحات المروية من إجمالي المساحات، ولقد انخفض إنتاج القمح في الجزائر خلال العام 2021 مقارنة بالعام 2020 بمعدل قدر بنحو 40% وذلك لظاهرة الجفاف وارتفاع درجات الحرارة.

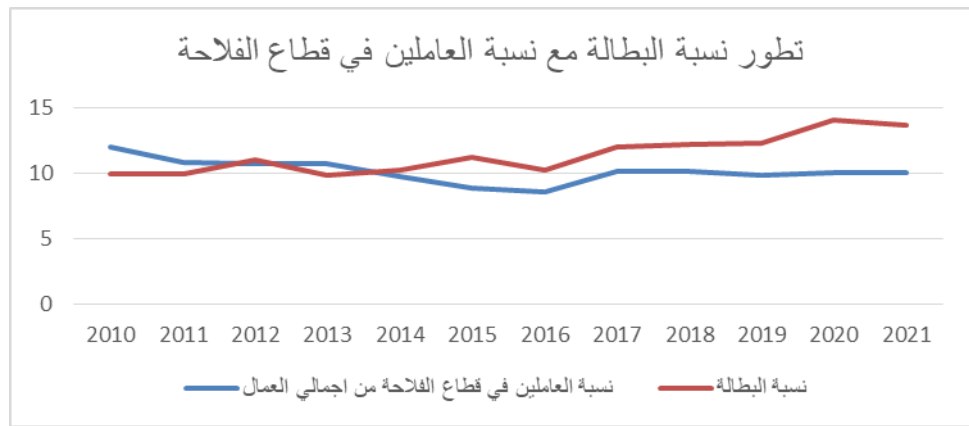
كما تحتل محاصيل البطاطا، الخضر، الفواكه، البقوليات الحمضيات والتمر مكانة هامة في القطاع الفلاحي نظرا لاستهلاكها الواسع واليومي، حيث شهد إنتاج هذه المحاصيل تطورا ملحوظا فهناك من الأصناف ما ارتفع إنتاجها إلى ما يقارب الضعف مثل إنتاج البطاطا الذي بلغ نحو 4360.88 ألف قنطار سنة 2021 بعدما كان 3300.31 ألف قنطار سنة 2010، وكذلك الأمر بالنسبة للخضر والفواكه مما يدل على نجاح سياسة

التجديد الفلاحي و الريفي في الرفع من معدلات الاكتفاء الذاتي، بينما هناك محاصيل عرف تذبذبات في إنتاجها بسبب عدم الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة وتسخيرها بشكل جيد لتقليل من فاتورة الاستيراد وتحقيق الأمن الغذائي حيث تشير الاحصائيات أن قطاع الفلاحة يوفر حوال 74% من احتياجات السكان.

✓ تطور العاملين في قطاع الفلاحة

تهدف الحكومات المتعاقبة في الجزائر إلى استعمال قطاع الفلاحة لامتناس جزء هام من العدد الإجمالي لطالبي مناصب عمل دائمة وبالتالي تخفيض معدل البطالة، الجدول الموالي يوضح تطور نسبة العمالة في قطاع الفلاحة وتطور نسبة البطالة في الجزائر خلال الفترة 2010-2021:

الشكل (04): تطور نسبة العمالة في قطاع الفلاحة ونسبة البطالة في الجزائر خلال الفترة 2010-2021



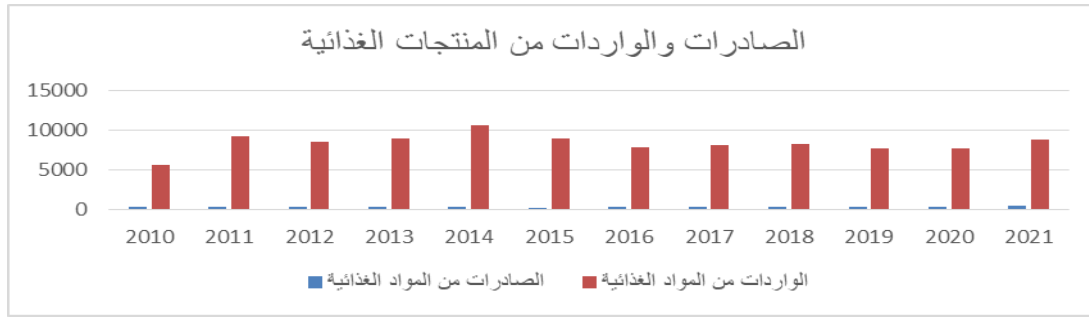
المصدر: من اعداد الباحثين استنادا على بيانات البنك الدولي

من خلال الشكل يظهر أن هنالك ارتباط بين معدل البطالة ونسبة التشغيل في قطاع الفلاحة حيث أن نسبة البطالة تنخفض بزيادة التشغيل في قطاع الفلاحة، حيث يوظف قطاع الفلاحة 10.1 % من إجمالي العاملين في الجزائر خلال الفترة 2010-2021، كما يلاحظ من خلال الشكل أن استقرار عدد العاملين في القطاع الفلاحي أدى إلى انخفاض في معدل البطالة الإجمالي، يبقى أن الاحصائيات الرسمية غير الموجودة في الواقع حيث أن عدد المشغلين في قطاع الفلاحة في الواقع أكبر من المصرح به نتيجة لعزوف أغلب الفلاحين عن التسجيل لدى المصالح المختصة.

✓ تطور الصادرات والواردات من المنتجات الغذائية في الجزائر

بالرغم من المجهودات التي بذلتها الدولة من خلال مختلف السياسات الزراعية والتي آخرها سياسة التجديد الفلاحي والريفي لأجل النهوض بالقطاع الفلاحي وتقليل الواردات الزراعية خصوصا في المحاصيل التي تعاني الجزائر فيها عجزا إنتاجيا كبيرا، إلا أن نسبة تغطية الصادرات للواردات الغذائية جد ضعيفة بلغت خلال الفترة 0.044، الشكل الموالي يوضح الصادرات والواردات من المواد الغذائية:

الشكل (05): تطور الميزان التجاري الغذائي في الجزائر خلال الفترة 2010-2021



المصدر: من اعداد الباحثين استنادا على التقارير السنوية لبنك الجزائر.

من خلال الشكل يلاحظ الانخفاض التدريجي لواردات الجزائر من المنتجات الغذائية كنتيجة للسياسات الفلاحية والتجارية المنتهجة من طرف السلطات والتي تهدف إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي وكبح الواردات من الغذاء، كما يلاحظ ارتفاع نسبي متزايد في الصادرات من المواد الغذائية كنتيجة لقيام السلطات بتشجيع التصدير وتحقيق الاكتفاء الذاتي في بعض المواد الغذائية فقد حققت الصادرات قفزة نوعية من 373 مليون دولار سنة 2018 إلى 576 مليون دولار سنة 2021.

2.3 ترتيب الجزائر حسب مؤشر الأمن الغذائي

بحسب تقييم مؤشر الأمن الغذائي العالمي لسنة 2022 جاءت الجزائر في المرتبة 68 من أصل 113 دولة شملها التصنيف بمجموع نقاط قدر ب 58.9، أما الترتيب بين البلدان ذات الدخل المتوسط المنخفض فكان 9، أما بالنسبة للمؤشرات الفرعية فقد جاءت كما يلي:

الجدول رقم (02): أداء الجزائر في مؤشر الأمن الغذائي العالمي لسنة 2022

الاستدامة والتكيف SUSTAINABILITY AND ADAPTATION		الجودة والسلامة QUALITY AND SAFETY		التوفر AVAILABILITY		القدرة على الشراء AFFORDABILITY	
جميع الدول (113)							
الترتيب	النقاط	الترتيب	النقاط	الترتيب	النقاط	الترتيب	النقاط
113/56	54.2	113/82	45.7	113/63	57.3	113/64	66.8
دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (15)							
15/6	54.2	15/12	45.7	15/10	57.3	15/11	66.8
البلدان ذات الدخل المتوسط المنخفض							
32/6	54.2	32/21	45.7	32/10	57.3	32/9	66.8

من إعداد الباحثين بالاعتماد على: Global Food Security Index 2022

من خلال الجدول يلاحظ أن الجزائر حققت نتائج إيجابية نوعا ما فقد حققت ترتيبا متوسطا بين الدول التي شملها التصنيف العالمي ضمن مؤشرات الاستدامة والتكيف، التوفر والقدرة على الشراء، وترتيبها متدنيا ضمن مؤشر الجودة والسلامة، مما يقتضي تركيز الجهود على تحسين الترتيب في مختلف المؤشرات لتحقيق الأمن الغذائي المستدام وفق مبادئ روما 2009.

4. الخاتمة

عرفت الجزائر على غرار جل بلدان العالم عدة سياسات ومخططات مست قطاع الفلاحة هدفت لتطوير القطاع الفلاحي وتحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء، ثم الانتقال إلى تصدير المنتجات الفلاحية وتحقيق أثر إيجابي على الاقتصاد عموما، إلا أن هذه السياسات لم تحقق الهدف المنشود، فقد بقيت مساهمة القطاع الفلاحي ضئيلة في الناتج المحلي ولم تتمكن الجزائر من تحقيق الاكتفاء الذاتي من المنتجات الغذائية ومن تحقيق الأمن الغذائي مقارنة مع الإمكانيات المتاحة والمجهودات المبذولة في سبيل تحقيق ذلك، بسبب وجود العديد من المعوقات التي حالت دون النهوض بالقطاع الفلاحي في الجزائر، وقد تم التوصل إلى مجموعة من النتائج من خلال هذه الدراسة أهمها:

- ✓ لم تتمكن الجزائر من التخلي عن تبعيتها لقطاع المحروقات منذ استقلالها ولغاية اليوم ما جعل القطاع الفلاحي قطاعا ثانويا من حيث نسبة مساهمته في الناتج الداخلي الخام فهو لا يساهم إلا ب 10%؛
- ✓ يعاني القطاع الفلاحي في الجزائر من العديد من المعوقات التي حالت دون النهوض بها، من أهمها: ضعف المساحة الصالحة للفلاحة التي لم تتجاوز 22% من المساحة الكلية وذلك لأسباب عديدة منها: التوسع العمراني على حسب الأراضي الفلاحية، ضعف القدرة على التكيف مع الظروف المناخية، ضعف المكننة؛
- ✓ ساهمت سياسة التجديد الفلاحي والريفي بشكل متفاوت في الرفع من استغلال الأراضي الزراعية مما من شأنه أن يساهم في زيادة الإنتاج الزراعي بشكل أفضل وزيادة معدلات الاكتفاء الذاتي والأمن الغذائي إلا أن هذه المساهمة تبقى جد محدودة؛
- ✓ فشل مختلف السياسات الزراعية المتبعة في الجزائر ناهيك عن البرامج المتبناة لدعم القطاع الفلاحي بدليل ظهور عدة أزمات في القطاع كأزمة القمح، أزمة البطاطا... ما يعكس أن الأموال الكبيرة التي صرفت من أجل دعم الفلاحين لم تحقق الغرض منها؛
- ✓ غياب القوانين الاستثمارية التي المشجعة والجاذبة للقطاع الخاص للاستثمار في القطاع الزراعي وذلك بشقيه المحلي والأجنبي مع ضعف البنية المؤسسية والتشريعية بما لا يسمح بإيجاد نظام فعال للزراعة التعاقدية لربط الزراعة بقطاع الأعمال؛

- ✓ يعاني قطاع الفلاحة في الجزائر من غياب استراتيجيات للتنمية الزراعية المستدامة، مع أخذ بعين الاعتبار الموارد المتوفرة محليا وميزتها النسبية في إنتاج المحاصيل الزراعية المختلفة؛
- ✓ يعاني الميزان التجاري الغذائي الجزائري من عجز حيث تعتبر الجزائر من أكبر مستوردي القمح في العالم على الرغم من المساحات والإمكانات المتاحة لتوفيره محليا؛

المراجع

- ✓ بوزيان فتيحة، و شكايبي حفيظ مليكة. (28 06, 2018). تقييم سياسات الفلاحة والتنمية الريفية في الجزائر ص 132. (كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة، المحرر) مجلة دراسات اقتصادية، 05(01)، 118-137.
- ✓ حاوشين إبتسام. (1 12, 2014). السياسات الزراعية في الجزائر وما مدى فعاليتها في تحقيق الأمن الغذائي. (كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة علي لونيسي، البلدية، المحرر) مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، 3(2)، 100-121.
- ✓ خزار بلال. (2012). السياسات الزراعية وأفاق تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص إقتصاد التنمية. الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة الحاج لخضر باتنة.
- ✓ خلافة هاجر. (2015). الأمن الغذائي بين إشكالية تعدد المضامين وتنامي التهديدات. (كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة باجي مختار عنابة، المحرر) مجلة دفاتر المتوسط، 2(1).
- ✓ طافر على زهير . (2012). تطور التبعة الغذائية في الجزائر وعلاقتها بالتزايد الديموغرافي، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية. الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3.
- ✓ عمراني سفيان ، و معطى الله خير الدين. (9 8, 2017). الإصلاحات الفلاحية وأثرها على تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر - دراسة نقدية - . مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، 02(41).
- ✓ غردي محمد ، و بن نير نصر الدين. (01 12, 2016). نصر الدين بن نير، تطور السياسة الفلاحية في الجزائر والنتائج المحققة منها. (كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البلدية 2، المحرر) مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، 5(2)، 194-209.
- ✓ كتفي سلطنة. (2006). تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية 2000 - 2005 في ولاية قسنطينة تقييم ونتائج رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في التهيئة العمرانية. الجزائر: جامعة منتوري، قسنطينة.
- ✓ لرقام شريفي جميلة. (2005). الأمن الغذائي في الدول العربية، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية. الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، فرع التخطيط جامعة الجزائر.

✓ هاشمي الطيب. (2014). التوجه الجديد لسياسة التنمية الريفية في الجزائر أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. الجزائر: جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان.

✓ المادة 3 من القانون 16-08 . (03 08 ,2008). التوجيه الفلاحي(46). الجزائر: الجريدة الرسمية.

✓ Agharmiou Naïma و Hammoutene Ourdia .(2022 ,01). L'économie algérienne, une dépendance alimentaire chronique .Revue TADAMSA D- UNEGMU.51-41 , (01)02 .

✓ Ammar Nouioua .(2022) . La sécurisation Alimentaire en Algérie Food safty in Algeria .Journal of economics studiesand researches in renewables energies Batna1 university.(02)09 .

✓ Harrag masbah و boulfred youssef .(2019) .La sécurité alimentaire en Algérie Une étude analytique sur les céréales, , Vol 03, N ,2019 ,02°Institute of Economics ., (University Center Abdelhafid Boussouf -Mila (المحرر) -Revue de l'économie financière et des affaires Commerce and Management Science.(02)03.

✓ Rahmani Meriem .(2020) .Food Security in Algeria: Concept Review and Measurement Indicators) .Faculty of Economic and Commercial Sciences and Managerial Scien (المحرر) ,Economic and Management Research Journal.(03)14 .

✓ Slougui Mouloud2) .ème trimestre 1988 .(Politique algérienne en matière de sécurité alimentaire .CREAD.(14)09 .

✓ <https://impact.economist.com/sustainability/project/food-security-index/explore-countries>